

على الموقع

العراق

- «التحالف»: تنامي الدور الفرنسي وواشنطن تعد بـ«الهزيمة»
- ظريف في بغداد اليوم: متابعة إيرانية للتطورات

مصر

- صفقة «أرافال»: وأصبح لمصر ذراع طويلة

السودان



- انطلاق الحملة الانتخابية اليوم

إسرائيل

- هجمات داخلية مرتدة ضد نتنياهو
- «هارتس»: إسرائيل نحو دولة أكثر تشدداً دينياً

إيران



- روحاني يدعم نقل العاصمة من طهران

اليونان

- بوارد انفراج مع الاتحاد الأوروبي

كوريا الشمالية

- كيم جونج أون للجيش: استعداد للمعركة

تقرير

الخليج مع هادي و«عدن» عاصمة بديلة

شياً فشيئاً توضح الأحداث المتسارعة المشهد الجديد قيد التشكل في اليمن. فرض انتقال الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي إلى عدن وتكريس المدينة الجنوبية عاصمة بديلة واقعاً جديداً في البلاد، توأكبه مسارات متصاعدة داخلياً وإقليمياً. دول مجلس التعاون الخليجي لم تتأخر في إعلان موقفها من خطوة هادي، الذي بعث برسالة الى البرلمان يعلن فيها سحب استقالته، وذلك بتأكيد دعمها المطلق له، ودعوة مجلس الأمن إلى «تحمل مسؤوليته في اليمن» إزاء إجراءات الحوثيين «الباطلة». يأتي هذا بالتزامن مع موافقة معظم القوى السياسية اليمنية على دعوة هادي نقل الحوار إلى عدن، بعد إعلان صنعاء «عاصمة محتلة»، ما يؤكد السعي إلى تقسيم البلاد، خصوصاً أن هادي تعاضى يوم أمس وكأنه «رئيس للجنوب»، حيث اجتمع بمحافظين جنوبيين، وجدد تمسكه بالمبادرة الخليجية. وبرغم تنصل الأمم المتحدة، على لسان مبعوثها في اليمن، جمال بن عمر، من العلم المسبق بمغادرة هادي منزله إلى عدن، نقلت وسائل إعلام يوم أمس عن مصادر في «أنصار الله» قولها إن «تحقيقات أولية تثبت تورط بن عمر في تهريب هادي من صنعاء».

وبعد إعلان الدوحة تأييدها خطوات هادي، اعتبرت دول مجلس التعاون الخليجي، يوم أمس، أن وصوله إلى عدن سألماً «خطوة مهمة لتأكيد

الشرعية»، مطالبة «برفع الإقامة الإجماعية عن رئيس الوزراء خالد بحاح وغيره من السياسيين وإطلاق سراح المختطفين». ودعت دول الخليج أبناء الشعب اليمني وكل القوى السياسية والاجتماعية إلى «الالتفاف حول الرئيس (المستقيل) ودعمه في ممارسة مهامه الدستورية كافة من أجل إخراج اليمن من الوضع الخطير الذي أوصله إليه الحوثيون»، مؤكدة دعمها لدفع العملية السياسية السلمية وفقاً للمبادرة الخليجية والبيتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني. وقال الأمين العام لمجلس التعاون، عبداللطيف بن راشد الزياني، في البيان نفسه، إن دول المجلس تطالب مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته تجاه أمن واستقرار اليمن بدعم الشرعية هناك، واعتبار كل الإجراءات والخطوات التي اتخذت من قبل الحوثيين باطلة لا شرعية لها. وفي تعبير عن إصراره على استرجاع



هادي يسحب استقالته برسالة إلى البرلمان



مصر

القضاء يقابل وعود السيسي بأحكام مشددة

القاهرة. احمد جمال الدين

لم يمر يوم واحد على تجديد الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، وعده بالإفراج عن أول دفعة من الشباب المحبوسين «ظلماً» (في إشارة إلى المسجونين على ذمة قضايا الحريات وقضايا ذات طابع سياسي)، حتى أصدرت محكمة جنايات القاهرة، يوم أمس، حكماً قاسياً على عدد من ناشطي الأحزاب المدنية بالسجن المشد، بمدد تراوح بين ثلاث سنوات و15 عاماً. القضية نفسها حكم فيها على الناشط السياسي، علاء عبد الفتاح، بالسجن خمس سنوات مع تغريمه 100 ألف جنيه (نحو 13 ألف دولار)، وهو الحكم الذي ناله أيضاً أحمد عبد الرحمن، فيما صدقت المحكمة على حكم السجن المشد 15 عاماً على ثلاثة متهمين بالإضافة إلى ثلاث سنوات «سجن مشد» لعشرين شاباً آخرين جميعهم من الشباب، مع وضع كل المتهمين تحت الرقابة لمدة مماثلة للأحكام الصادرة بحقهم.

تعود وقائع القضية إلى تظاهر الشباب أمام مجلس الشورى في تشرين الثاني 2013 للاعتراض على القانون الصادر من رئيس الجمهورية السابق، المستشار عدلي منصور، بحظر التظاهر إلا بموافقة الجهات الأمنية، علماً بأن محكمة أول درجة أصدرت أحكاماً مشددة بحق الناشطين الذين القي القبض خلال مصادمات مع الشرطة التي فضت التظاهرة بالقوة.

ورغم أن أحمد عبد الرحمن ليس لديه انتماء سياسي ولم يشارك في

التظاهرة، فإنه تدخل لوقف اعتداء رجال الشرطة الذين كانوا يرتدون الزي المدني على الفتيات. لكن المحكمة عاقبته بالسجن المشد بدعوى حمله سلاحاً أبيض «ساطور»، فيما يؤكد الشاب أنه كان يحمل سكيناً صغيرة فقط، ما زاد في تعقيد القضية. وعبد الرحمن كان يعمل حارس أمن في منطقة قريبة من مجلس الشورى حيث مكان التظاهرة تلك.

وقانونياً، توصف المدة التي سيوضع فيها الشباب بعد قضاء أحكامهم بمنزلة «نصف سجن»، إذ يتطلب من المحكوم عليهم بالمراقبة الشرطة التردد على الشرطة يومياً اعتباراً من السادسة مساءً حتى الخامسة صباحاً.

عضو هيئة الدفاع عن المتهمين،

حالة من الصدمة انتابت اهالي المعتقلين (اي بي ايه)



المحامي محمد عبد العزيز، أكد لـ«الأخبار» اعتراضهم التقدّم بنقض للحكم أمام محكمة النقض، وهي أعلى جهة قضائية، فور إيداع حيثيات الحكم، مشيراً إلى أن الحكم قاس للغاية، إضافة إلى أن المحكمة لم تستجب للدفع القانونية التي قدمها المحامون خلال جلسات المحكمة. ووفقاً للقانون الإجراءات الجنائية، فإن طعن المتهمين أمام «النقض» في حال قبوله يعني محاكمتهم أمام دائرة جنايات أخرى بناءً على صدور الحكم الأول عليهم جميعاً غيابياً، علماً بأن من حق الرئيس إصدار العفو في أي مرحلة من مراحل التقاضي. ووفق مصادر سياسية تحدثت لـ«الأخبار»، فإن السيسي لم يقصد في كلمته هؤلاء الشباب خاصة، فضلاً عن أن صدور الحكم كان أمراً معلناً منذ مدة، وهو ما ينفي طبقاً لتلك المصادر «علم الرئيس بالأحكام القضائية التي يجري إصدارها مسبقاً».

رغم ذلك، لا تستبعد المصادر نفسها أن يتضمن العفو أسماء الناشطين المذكورين خلال الأيام المقبلة، وخاصة أن الأسماء النهائية لم ينته وضعها، كاشفة أن القائمة الأولية ضمت أكثر من 150 اسماً تجري مراجعتها لدى وزارة الداخلية، وذكرت أن الرئيس يمكن أن يزيد الأسماء التي يراها مناسبة وفقاً لحقه الدستوري.

إلى ذلك، حصر رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، حافظ أبو سعدة، في حديث مع «الأخبار»، فرص خروج الشباب من السجن بالعفو الرئاسي، لكنه وصف الأحكام أيضاً بـ«القاسية».

عن الطعام

العدد 2494 في 16 كانون الثاني). ووفق رئيس «نادي الأسير الفلسطيني»، قدورة فارس، فإن نجاح خطوات الأسرى مرهون بتوافر المناخ المناسب سياسياً وبيئياً، فهم يتجنبون خوض الإضرابات في فصل الشتاء، لما له من تأثير على صحتهم، وسياسياً تكون فرص نجاحهم ضئيلة بسبب اقتراب الانتخابات الإسرائيلية التي يقعون ضحية لمزاوداتها، ومثال ذلك ما قاله وزير الخارجية الإسرائيلي، افيغدور لبيرمان، قبل أيام، بشأن طرح مشروع قانون يسمح بإعدام الأسرى الفلسطينيين. كذلك يرى مراقبون آخرون أن أزمة تشكيل الحكومة الإسرائيلية في الأشهر المقبلة ستزيح الأنظار عن قضيتهم. كذلك سيكون على الحركة الأسيرة دراسات عدة سيناريوات تفادياً لما حدث معها العام الماضي، حينما خاض الأسرى إضراباً مفتوحاً عن الطعام لأسابيع، لكنهم اضطروا إلى وقف الإضراب بسبب حادثة فقدان ثلاثة مستوطنين في مدينة الخليل، جنوب الضفة، ثم الحرب الأخيرة على غزة. أيضاً، يعكس الانقسام الفلسطيني السياسي نفسه على السجون التي تحوي الآن نحو 7000 أسير منهم 11 امرأة و214 طفلاً، ومئات الأسرى الإداريين والمرضى.

حاقله ودك

أكد الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أن روسيا تعمل الكثير لتطوير القوات المسلحة عامة والدفاعات الجوية - الفضائية والقوات النووية خاصة، وتزويدها بالأسلحة الحديثة، مشيراً إلى أن «هذا يضمن التوازن العالمي».



وأضاف، في تصريحات عقب وضعه إكليلاً من الزهور على قبر الجندي المجهول في موسكو أمس، أن روسيا «ستظل تبذل ما بوسعها لتعزيز قدرات قواتها».

وكان بوتين قد وجه كلمة، في مناسبة عيد القوات المسلحة، شدد فيها على «ضرورة ألا يعطل أحد نفسه بوهم يوحي بأن تحقيق التفوق العسكري على روسيا وممارسة الضغط عليها أمر ممكن، إذ سيكون لنا رد مناسب على مغامرات من هذا النوع دائماً».

(الأخبار)